أثرُ التَّشكيلِ الصَّوتيِّ في تَرجيح التعليل الصرفيّ

التَّشكيل الصوتيّ: (تعالق الأصوات لتركيب كلمة)، التعليل الصرفيّ: (التماس علّة مناسبة للحكم الصرفيّ)

أ.د. كاطع جار الله م.م. كاظم عجيل

كليَّة الآداب/ الجامعة المستنصريَّة

The effect of phonetic for motion in winning the origin of some speeches

(Opening words) phonetic formation (the mixture of sound in for motion words the inflectional rhythm knowing the plus and minus in letters and preceding and lasting

Prof.Dr. Godia Jar Allh Ass. Kadim Ajeel

AL-Mustansiriyan University\ College of Arts

Abstract:

The old interpreters differed in the origin of some speeches and this difference belongs to their differing in the cultural analytic sight in language towards these speeches. This research adapted these opinions and tried to reach to the opinion which is near to truth.And these opinions went with the results of language that the modern phonetic lesson was achieved while others opinions were so far.

Keywords: vocal composition, morphological reasoning, sounds, word, solicitation, morphological judgment.

الملخص:

اختلف المتقدمون في تفسير كثير من التغيرات الصوتيَّة التي أصابت بعض الألفاظ العربيَّة، وقد يردُّ هذا إلى اختلاف علماء العربيَّة في الثقافة اللغويَّة والنظرة التحليليَّة والذوق اللغويّ، وقد تبنَّى هذا البحث الكشف عن هذه الآراء، ودراسة المسائل الصرفيَّة التي وقع اختلاف فيها، وكان ذلك ضمن معطيات الدرس الصوتي الحديث، فالغرض من هذا البحث الوصول إلى تبني رأي صحيح في تحليل هذه المسائل، إذ سيتَّضح أنَّ بعض هذه الآراء توافق الرأي الحديث، بينما يبتعد بعضها الآخر عنها.

الكلمات المفتاحية: التَّشكيلِ الصَّوتيِّ، التعليل الصرفيّ، الأصوات، كلمة، التماس، حكم صرفيّ.

المقدِّمة

يعدُّ الخلافُ بين العلماءِ أو بين الباحثينَ في العلوم المختلفة من المسلَّماتِ، وهو أمرٌ ساعدَ كثيرًا على إثراء المسائلَ التي وقع فيها الخلاف، وللعلوم اللغويَّة–لا سيما العربيَّة منها– نصيبٌ واسعٌ من اختلاف الرؤى في تحليل مسائلها أو تفسيرها، وعلى المستويات كافَّة، ولا نماري إن قلنا إنَّ الخلاف في القضايا الصرفيَّة أخذ مساحة واسعة من الفكر اللغويِّ العربيِّ، لا يقل شأنًا عمَّا بُذل في القضايا النحويَّة، وقد تكون صعوبة هذا المستوى وتداخل أنماطه الصوتيَّة المتمثّلة بتشكيل حروفه سببًا في هذا الخلاف، إضافة إلى أسباب أخرى لا مجال لذكرها في هذا البحث.

وترمي هذه الدراسة إلى تحليل المسائل الصرفيَّة الصوتيَّة المختلف فيها، للوصول إلى ترجيح أحد الآراء، بالاتكاء على ما وصلت إليه الدراسات الصوتيَّة الحديثة، لهذا وقع اختيارنا على المسائل التي يمكن فيها ترجيح أحد الآراء، والابتعاد عن المسائل التي لا يوافق أحدُها نتائج الدَّرس الصوتيِّ الحديث، فالغاية من هذه الدراسة الوصول إلى صحَّة أحد الآراء، وقد عنونا لهذا البحث بـ**(أثر التَّشكيل الصوتيِّ في ترجيح التعليل الصرفي)**، وجعلنا معالجة المسائل المختارة على نحو فقرات، ومن المسائل التي تناولها البحث:

1- علّة قلب أولى الواوين همزة في (ويّ).

2- علّة قلب الياء واوًا في (حَيَوان).

3- علّة الأصل والفرع في (فُعُل – فُعْل).

4- علّة اجتماع صامتين في الوقف.

5- علَّة منع توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة.

6- علَّة قلب الياء واوًا في النسب إلمعتل اللام بالياء.

7- علَّة حذف فاء المثال من المضارع المجرد.

وقد خُتِم البحث بخلاصة أوجزنا فيها نتائج هذا البحث، ثمَّ أعقبنا ذلك قائمة من المصادر والمراجع التي أعانتنا لكتابة هذا البحث، نأمل أن أكون قد وُفِّقت فيه، وما توفيقي إلا من الله العليِّ القدير.

توطئة:

أظهرت لنا المصنَّفات اللغويَّة أنَّ علماء العربيَّة على خلاف في كثير من التوجيهات الصوتيَّة، وأنَّ الأسباب العامَّة التي قد تدفع إلى هذا الخلاف كثيرة، كالنزعة العقليَّة التي ترتكز في تحليلها على المنطق، أو تطوُّر المناهج العلميَّة في الدراسات اللغويَّة[1]، أو العصبيَّة الانتمائيَّة التي قد تكون- مثلًا- وراء مخالفة أبي البركات ابن الانباريِّ (577هـ) لعلماء مدرسة الكوفة في جلِّ المسائل الخلافية في الصرف العربيِّ التي عرضها في مصنَّفه (الخلاف)، على الرُّغم من أنَّ كثيرًا من آراء الكوفيِّين تقترب من الحقائق الصوتيَّة التي أثبتها الدرس الصوتيِّ الحديث، كما سيتَّضح من هذا البحث.

غير أنَّ ما يمكن قوله إنَّ اعتماد علماء العربية المتقدِّمين على الذوق اللغويِّ وسيلة توضيحيَّة بعيدة عن التجربة المعمَليَّة يعدُّ سببًا واضحًا في ظهور الاختلاف بينهم في تفسير التعاملات الصوتيَّة أو تعليلها، وهو السبب نفسه الذي جعل المتقدِّمين لا يولون الاهتمام الكافي في دراسة بعض الأصوات، قال د. كمال بشر: ((ولسنا نجاوز الحقيقة حين نقرِّر أنَّ علماء العربيَّة القدامى لم يعنوا بالحركات العناية اللائقة بها، فقد عدّوا الحركات أشياء عارضة تعرض للأصوات الصامتة فهي تبع لها، وليست مستقلة مثلها، فأصول الكلمات عندهم مكوَّنة من الأصوات الصامتة، وهذه الأصوات هي الأساس، أمَّا الحركات فهي أصوات من شأنها أن تعدل الصيغة أو الوزن فقط))[2]. وقال د. رمضان عبد التواب: ((لم تحظ أصوات العلَّة من قدامى اللغويِّين العرب بمثل ما حظيت به الأصوات الصامتة من العناية بها، فإنَّهم على الرغم من إسهامهم في علاج تلك الأصوات الصامتة واعتدادهم بها أصواتا مستقلَّة متمايزة رأيناهم يعالجون أصوات العلَّة علاجًا سطحيًّا، وينظرون إليها على أنَّها تابعة للأصوات الصامتة لا تستقل بنفسها في النطق تمامًا، كاستقلال الأصوات الصامتة))[3]. ولهذا نجد بعض التوجيهات الصوتيَّة أصوب أو أقرب إلى الحقيقة الصوتيَّة من أخرى جانبتها؛ لأنَّ الذوق اللغويِّ يختلف من عالم لآخر، لا سيما إذا كان الأمر متعلِّقًا بعلَّة الثقل التي تُعَد أمَّ العلل في التغيّر الذي يصيب الألفاظ.

ولهذا لم تحصل المظاهر الصوتيَّة للّغة العربيَّة على رؤية واحدة، بل نجد علماءها مختلفين في تجويز بعضها ومنع بعضها الآخر، فالدرس الصوتيُّ لم يكن قوالبَ جامدة، ولا اتجاهًا واحدًا في كل البيئات اللغويَّة، وإنَّما اختلف باختلاف تلك البيئات، فلكلِّ بيئة سماتها وطابعها الفكريُّ، ولهذا نجد خلافًا صوتيًّا ظهر في مصنَّفات اللغويِّين، ومنه:

1- علّة قلب أولى الواوين همزة في (ووىٌ).

تُعَدُّ مسائل التمارين التي ذكرها المتقدِّمون وسيلة من وسائل التَّعلُّم لقواعد العربيَّة، ولا سيما الصرفيَّة منها، وقد كَثُرت في مصنَّفاتهم، فخرجت بهم عن الغاية الحقيقيَّة في اعتنائهم للعربيَّة وتثبيت قواعدها. ولم تخلُ هذه المسائل من الخلاف بين النحويين في معالجتها وتوجيهها، ومن هذا ما ذكره سيبويه: ((وسألت الخليل عن فَعْلٍ من (وَأَيت) فقال: (وؤىٌ) كما ترى. فسألته عنها فيمن خفَّف الهمز، فقال: (أويٌ) كما ترى، فأبدل من الواو همزة فقال: لابدَّ من الهمزة، لأنَّه لا يلتقي واوان في أوَّل الحرف))[4]. ومعنى قول سيبويه (فسألته عنها فيمن خفَّف الهمز) أي قلبها واوًا، فصارت (ووىٌ)، فحين التقى واوان وجب عندهما قلب الواو الأولى همزة.

1- ينظر: الخلاف النحوي في مصنَّفات الأصوليين، أطروحة دكتوراه:12- 15
2- علم اللغة العام-لأصوات- 190
3- فصول في فقه اللغة:397
4- الكتاب:33/4

غير أنَّ من النحويِّين من جعل قلب الواو هنا جائزًا لا واجبًا، ومن هؤلاء المازنيِّ (248هـ)، وابن الحاجب(646هـ)، ولكلٍّ تعليله، فردَّ ((المازنيُّ على الخليل بأنَّ الواو في مثله عارضة غير لازمة، إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب، فقال: يجوز (أُويٌّ، وَوُويٌّ)، لضمَّة الواو، لا لاجتماع الواوين، كما في (وُجوه، وأُجوه))[1]. أمَّا ابن الحاجب فقد اشترط تحرُّك الواو الثانيَّة للقول بوجوب القلب، وإلّا فالقلب جائز[2].

إنَّ قول المازنيِّ فيه التفاتة جميلة، فعلى الرغم من أنَّه جانب الصواب في قوله بوجود ضمَّة على الواو الأولى غير أنَّه يُشعِرك أنّه لم يرَ تحقُّقًا للواو الثانية، وهو رأي ينسجم ومعايير الدرس الصوتيِّ الحديث، الذي لا يرى توالي واوين في هذه الكلمة، إنَّما هي واو وحركتها، (وـُ ا ي ـُ ن/)، وفي هذا التَّشكيل الصوتيِّ لم يوجبوا قلب الواو همزة، بل هو جائز عندهم، كما في قولهم (أُجوه) من (وُجوه)، قال المبرِّد: ((فإن انضمّت الْوَاو كنت فِي بدلهَا وترْكِه مخيّرًا، وَذَلِكَ قَوْلك فِي وُجوه (أُجُوه) وإِن شِئْت (وُجُوه)))[3].

ويعدُّ ما ذهب إليه ابن الحاجب أكثر وضوحًا من رأي المازنيِّ؛ فاشتراطه تحرُّك الواو الثانية يحتِّم تحقّق الكراهة التي توجب قلب أولى الواوين همزة، ويظهر أثر التَّشكيل الصوتيِّ في موافقة الدَّرس الصوتيِّ الحديث لابن الحاجب في ما ذهب إليه؛ إذ ((الهمز الواجب في أوَّل الكلمة يتحقَّق فقط في تعاقب المزدوجين الصاعدين (و ـَ + وا)[4]، كما في كلمة (أَواصِل) من (وَواصل). ويمكن أن نمثّل ذلك في الكتابة المقطعيّة، هكذا:

ووِرِي =/ وـُ ا ر ـِ ا ي ـِ/

وَواصِل =/ وـَ ا وـَ ا ص ـِ ل/

فنلحظ تعاقب المزدوجين في اللفظة الثّانية الذي يمثِّل كراهة واضحة للناطق بها، ما أوجب حذف قاعدة المقطع الأوّل ليتشكَّل هكذا:

/ ء ـَ ا وـَ ا ص ـِ ل/

أمَّا المقطع الأوّل فلا يمثل وجوده في بداية الكلمة كراهة توجب القلب، يعضد هذا قولهم (وورِي)، فلم تُقلَب عندهم الواو همزة على الرغم من أنَّ المقطع الاوّل فيها يماثل المقطع الأوّل في (ويٌّ)، قال تعالى:(لِيُبْدِيَ لَهُما ما وُورِيَ عَنْهُما مِنْ سَوْآتِهِما).

بعد هذا يتبيّن أنَّ البحث الصوتيَّ الحديث يجدُ صحَّة ما ذهب إليه المازنيُّ وابن الحاجب في جعلهم قلب الواو الأولى من (ويٌّ) التي مثَّل لها سيبويه قلبًا جائزًا، وأنَّ رأي الخليل وسيبويه في وجوب القلب للواو لا تدعمه الحقيقة الصوتيَّة.

2-علّة قلب الياء واوًا في (حَيَوان).

يرى كثيرٌ من النحويين أنَّ أصل كلمة حَيَوان هو: (حَيَيَان)، وأنَّ الياء الثّانية قُلِبت واوًا، قال سيبويه: ((وأمَّا قولهم: (حَيَوانٌ) فإنَّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في (رَحَوِيٌّ) حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في (مُلِلّ) ونحوه على الأصل، حين أبدلت الياء من آخره))[5]. وعلّلَ المتقدِّمون قلب الياء الثّانية من دون الأولى لتأخرها، قال الإستراباذيُّ: ((قلبوا الياء الثانية واوا لكراهتهم اجتماع الياءين، وإنَّما كانت الثانية أولى بالتغيير لأنَّها لام، واللام أولى بالتغيير))[6].

أمَّا المازنيُّ فخالف هذا القول، فيرى أنَّ الواو في (حَيَوان) أصليَّة وليست منقلبة عن ياء، وحجَّتة في هذا أنَّ العربيَّة لا تملك فعلًا عينه ياء ولامه واو، فقال: ((وأمَّا قولهم: حَيَوان فإنَّه جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فِعْلٌ مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو، فلذلك لم يشتقوا منه فعلًا [...] وكان الخليل يقول: (حَيَوان) قلبوا فيه الياء واوًا؛ لئلا يجتمع ياءان استثقالًا لحرفين من جنس واحد

1- شرح الشافية للرضي:77/3
2- ينظر:شرح الشافية للرضي:77/3
3- المقتضب:63/1
4- المزدوج في العربية:85
5- الكتاب:409/4
6- شرح الشافية لركن الدين:723/2

يلتقيان، ولا أرى هذا شيئًا))[1]. وبعلّة القلب التي قال بها النحويُّون ردَّ الرضيُّ رأي المازنيِّ، إذ قال: ((لم يأتِ العين ياء واللام واواً؛ لأنَّ الوجه أن يكون الحرف الأخير أخفُّ ممَّا قبله؛ لتثاقل الكلمة كلَّما ازدادت حروفها، والحرف الأخير معْتقَب الإعراب))[2].

إنَّ البحث في أثر التشكيل الصوتيِّ لهذه الصيغة يُظهِر صحَّة القول بوجود كراهة في توالي ياءين توجب تغيّر في الكلمة، فالملحظ في كلمة (حَيَيان) توالي أربعة مقاطع مفتوحة، هكذا:

/ ح ـَ ا ي ـَ ا ي ـَ ا ن ـُ/

وهذا تشكيل يمثّل في نفسه كراهة صوتيَّة، وما زاد من ثقله توالي مقطعين متماثلين تكون القاعدة في كلٍّ منهما صوتًا صامتًا ضعيفًا، (/ ي ـَ ا ي ـَ/)، والطبع اللغويُّ لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلُّها مكروهة، إنَّما ينفرُ من توالي المتماثلات المكروهة؛ إذ مجرد التوالي مكروه حتى في غير المكروهات[3]، قال الطيّب البكّوش: ((التماثل أثقل من التنافر؛ لأنَّ التنافر ينماز عن التماثل بشيء من التنويع الموسيقيِّ الناتج عن اختلاف الجروس الحركيَّة))[4]. لهذا نجد إسقاط الصائت الذي يلي عين الكلمة إذا ما توالى مقطعان متماثلان كما في (شدَّ) الذي أصله هكذا: (/ ش ـَ اد ـَx ا د ـَ/)؛ لتتابع مقطعين متماثلين، ليصبح متشكِّلًا من مقطعين بعدما كان على ثلاثة، هكذا: (/ ش ـَ د ا د ـَ/)، وهذا أمر تكاد تتَّفق عليه اللهجات العربيَّة القديمة[5]. ومثل هذا حصل في كلمة (حَيَوان)، فأُسقِط الجزء الأوَّل من التتابع الثاني؛ لأنَّ الثقل تحقَّق عنده، قال الرضيُّ: ((وإنَّما قُلِبَت الثانية دون الأولى لأنَّ استثقال الاجتماع بها حصل))[6]، فصارت الكلمة هكذا:

/ ح ـَ ا ي ـَ ا وـَ ا ن ـُ/

على أنَّ اليزديَّ (720هـ) أثار إشكالًا في هذا الإبدال، بدعوى أنَّ الواو أثقل من الياء، فقال: ((لكن مجرد الاحتمال لا يسوِّغ العدول من الأخف الذي هو الياء إلى الأثقل الذي هو الواو))[7]. وكلام اليزديِّ هذا مردود؛ إذ إنَّ ((وقع الصوت لدى النفس لا يتوقف على الصوت نفسه بقدر ما يتوقف على ظروفه المحيطة به، أي على مقدار ما بينه وبين ما قبله وما بعده من الأصوات من انسجام؛ فإنَّ هذه الأصوات تتآلف وتكوّن شبكة محبوكة النسيج، وإنَّ الكلمة التي يستطيع أن تقع موقع الرضا والقبول لدى هذه الأصوات جميعًا، وتنسجم معها كلّها في وقت واحد لهي الكلمة التي بمظهر الفوز الموسيقي))[8]، فالمطلوب في الكلمة تخفيفها من الثقل الناتج من توالي المتماثلين، ويتمُّ هذا بفك حالة التوالي بين الياءين بتحقيق المغايرة. ويبدو أنَّ اليزديَّ لم يبدِ اهتمامًا لكراهة توالي الياءين المتحركتين، إذ قال: ((هذا أيضًا غير مسلّم؛ لأنَّ الياء المتحركة أقوى من الواو المتحرِّكة، وسند ذلك في غاية الإيضاح أنَّهم لو كانوا كارهين لاجتماع الياءيين المتحركتين لقالوا في يَحْيَيَان: (يَحْيَوان)، ولمَّا لم يقلبوا في الفعل والأصالة في الإعلال له دلَّ ذلك على أنَّ لا قلب في (الحَيَوان) بهذا التعليل))[9]. والحقُّ أنَّ قول اليزديِّ هذا والمثال الذي ضربه يدعم ما قلته من أنَّ علَّة القلب جاءت من وجهين، الأوَّل: توالي أربعة مقاطع مفتوحة، وهو ما لم يتحقَّق في مثال اليزديِّ (يَحْيَيان)؛ فالصوت الثاني ساكن كما هو واضح، هكذا:

/ ي ـَ ح ا ي ـَ ا ي ـَ ا ن ـُ/

والآخر: توالي صامتين متماثلين ضعيفين. ويبدو أنَّ ذلك لم يكن بعيدًا عن فكر اليزديِّ، فقد قال: ((فإن قلت: المثال الذي ذكرته محتوٍ على السكون الواقع قبل الياء الأولى، فمن الجائز أن يكون جابرًا للثقل الناشيء عن اجتماع ياءين، ولا كذلك (الحَيَوان)؛ إذ

1- المنصف:2/284-285
2- شرح الشافية للرضي:3/73
3- ينظر: شرح الشافية للرضي:1/215
4- التصريف العربي:59
5- ينظر: التصريف العربي:100
6- شرح الشافية للرضي:3/186
7- شرح الشافية لليزدي:2/803
8- ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية:169
9- شرح الشافية لليزدي:2/805

لا سكون فيه، فقد ظهر الفرق. قلتُ: هو مُعارض بكونه واقعًا في الفعل؛ إذ الفعل أثقل، فعلى هذا التقدير يتساويان))[1]. والحقُّ أنَّ محدّد الكراهة في هذا الموضع لا يتحقَّق بالنظر إلى كونه اسمًا أو فعلًا، إنَّما من توالي المقاطع المتحرِّكة أو المفصولة بساكن. ولهذا وجدناهم ينظرون في النسب إلى ما كان رابعه ألفًا إلى حرفه الثاني، فإن كان ساكنًا جاز فيه القلب فيقولون في مَلْهى: (مَلْهويٌّ)[2]، على حين يوجبون الحذف إذا كان متحرِّك الحرف الثاني، فيقول في جَمَزى: (جَمَزِيٌّ)[3]، وهو استشعار منهم بصعوبة توالي المتحركات.

يتَّضح بعد هذا العرض أنَّ إمكانية القول إنَّ أصل حَيَوانُ هو: (حَيَيَانُ) واردٌ وبقوَّة لخضوع التغيّر إلى المحدِّدات التي فرضها الدرس الصوتيُّ الحديث.

3-علّة الأصل والفرع في (فُعْل – فُعْل).

اختلف النحويون في قضيَّة الأصل والفرع لبنائي (فُعُل، وفُعْل) للاسم الثلاثي المجرَّد، فجعل بعضهم تحريك العين أصلًا وسكونها فرعًا لها، حالة من التخفيف للمتحرِّك، ومن هؤلاء سيبويه الذي وضع بابًا في مصنَّفه تحت عنوان: ((ما يسكَّنُ استخفافاً، وهو في الأصل متحرك))[4]. ودافع الفارسيُّ (377هـ) على نحوٍ كبير لإثبات أصالة (فُعُل) وفرعية (فُعْل)، وساق لذلك أدلَّة كان منها: عدم مجيء الجمع على فُعُل ممّا كان معتل اللام نحو: (كِساء، ورِداء)، وجمعه فيما كان صحيح اللام، نحو: (كِتاب)، ومنها: تخفيف (نَوار) على (نُوْر)، و(عَوان) على (عُوْن)، لثقل الضمة على الواو[5].

أمَّا عيسى بن عمر (149هـ) والأخفش الأوسط فيريان أنَّ (فُعْل) أصلٌ لـ(فُعُل)، فقد نُسب إليهما القول إنَّ من العرب من يُخَفِّف الاسم الثلاثي المضموم الأوَّل، ومنهم من يُثَقِّله، نحو: (العُسْر، واليُسْر)[6]. ويدلُّ هذا أنَّ الأصل عندهم هو المُخَفَّف والمتحرِّك فرع له، وعدَّ ابن الحاجب (646هـ) (فُعُل) أصل لـ(فُعْل)، وكان الضابط عند هؤلاء شيوع اللفظ وكثرة استعماله، وبهذا يكون (فُعْل) فرعًا لـ(فُعُل) لكثرة استعماله[7].

ولم يوافق الرضي على جعل (فُعْل) أصلًا لـ(فُعُل) بالاتكاء على شيوع الاستعمال وقلَّته، بل ردَّ قلَّة استعمال (فُعُل) إلى الكراهة الناجمة من توالي ضمَّتين في البناء الثلاثي، إذ قال: ((إنَّ ثقل الضَّمتين أكثر من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فلا يمتنع أن يَحْمِل تضاعفُ الثقل في بعض الكلمات على قلَّة استعمالها مع كونها أصلًا، وإذا كان الاستثقال في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يَقْوُلُ وَيَبْيِعُ وغير ذلك ممَّا لا يحصى فما المنكر من أدائه إلى قلَّة استعماله؟))[8]. والحقُّ أنَّ قول الرضي هذا لا يخلو من وجاهة، فقد اعتمد على مسألة الخفّة والثقل في تفسير قضيَّة الفرع والأصل لهذين البناءين، وهما ركيزتان من ركائز التفسير الصوتيِّ الحديث، فلا شكَّ أن توالي ضمَّتين في بناء الثلاثي يعدُّ سببًا في قلَّة استعماله مع كونه أصلًا، بل إنَّ قانون التطور اللغويّ الذي تكلَّم عنه المحدثون يشير إلى أنَّ الكلمات الصعبة تميل غالبًا في تطوُّرها نحوَ الخفَّة والسهولة[9]. فلا ريب أنَّ التحوّل من (فُعْل) إلى (فُعُل) أثقل من التحول من (فُعُل) إلى (فُعْل) لتوالي ضمَّتين، فترادف ضمَّتين يجعل النطق أصعب، قال سيبويه: ((وإذا تتابعت الضمَّتان فإن هؤلاء يخفِّفون أيضاً، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنَّما الضمَّتان من الواوين، فكما تُكرَه الواوان كذلك تُكرَه الضمَّتان؛ لأنَّ الضمَّة من الواو))[10]، إذ أنَّ الضمّة ذو خصيصة ازدواجيَّة في النطق، فهي خلفيَّة في مستوى الحلق وأماميَّة في

1- شرح الشافية لليزدي:805/2
2- ينظر: المقتضب:147/3
3- ينظر: الأصول في النحو:75/3
4- الكتاب:113/4
5- ينظر:الحجة لأبي علي:460-462
6- ينظر: معاني القرآن للأخفش:134-135، وشرح الشافية للرضي:36/1
7- ينظر: شرح الشافية للرضي:36/1
8- شرح الشافية للرضي:46/1
9- ينظر: الأصوات اللغوية:217، وفي حركية عين الكلمة الثلاثية:184
10- الكتاب:114/4

مستوى الشفتين، وهذه الخصيصة الازدواجية جعلتها من أثقل الحركات[1]، فكيف إذا كانت ضمَّتين مترادفتين؟ فليس من السَّهل بعد هذا القول إنَّ (عُنْق، ورُسْل) أصلًا لـ(عُنُق، ورُسُل).

ومن المستشرقين من ردَّ الإسكان لعين الثلاثي إلى أنَّه صورة من صور (انتقال النبر)، فالكلمات التي تكون على مقطعين تعيد تركيبها لتتشكَّل على مقطع واحد[2]. وذكر رابين أنَّ ((في اللهجات الشرقيَّة تسقط الضمَّة والكسرة القصيرتان إذا كانتا ضعيفتي النبر، ممَّا نتُج عنه أن صارت الأوزان [...] وفُعُل إلى فُعْل))[3]. وهذا الرأي يدعم ما أذهب إليه.

نخلص من هذا إلى أنَّ بناء (فُعُل) أصل لـ(فُعْل) لتوالي ضمَّتين في بناء الثلاثي، ف ـُ ا ع ـُ ل/، وهذا الكلام يندرج ضمن قانون السهولة واليسر، بالتحوُّل كان من الثقيل إلى ما هو أخفُّ منه، بحسب ما فرضه قانون التطوّر اللغوي، وليس الأمر راجع إلى الشيوع والاستعمال، ممّا يجعلنا نناصر المذهب اللغويَّ القائل بأصالة (فُعُل) وفرعية (فُعْل).

4-علّة اجتماع صامتين في الوقف.

الوقف عند النحويِّين هو ((قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياريٌّ))[4]، ولا بدَّ من القول إنَّ علماء التجويد ميَّزوا بين مصطلحات ثلاثة: القطع، والوقف، والسكت. فالقطع في القراءة كالانتهاء منها، والوقف هو قطع الصوت زمنًا يتنفَّس فيه القارئ في العادة بنيَّة استئناف القراءة، والسكت هو قطع الصوت أيضًا غير أنَّه أقلُّ زمنًا منه، ويكون من غير نفس[5].

والوقف في اللغة يقابله الابتداء؛ لأنَّ الموقوف عليه يكون في العادة ساكنًا، أمَّا المبدوء به فلا يكون إلّا متحركًا، وقد اختلف المتقدِّمون في أحكام الوقف، لهذا جعلها بعضهم خمسة[6]، وجعلها آخر سبعة[7]، وأوصلها آخر إلى أحد عشر حكمًا[8]، وما يهمنا هنا واحدًا فقط، هو: (الوقف بالإسكان).

إنَّ الأصل في الوقف عند أهل العربيَّة على آخر الكلمة المتحرِّكة يكون بالإسكان، فمعنى الوقف عندهم هو القطع؛ لأنَّ ((القَطْع ضدّ الوصْل))[9] والتَّرك للحركة، وهذا في حقيقته ينسجم والإسكان الذي هو تفريغ الحرف من حركته، وتلك لغة لأكثر العرب[10]، ولهذا فهو أبلغ في تحقيق غرض الاستراحة عند ترادف الحروف مع الحركات، وحيث أنَّ الحركة في قبال السكون، والابتداء في قبال الوقف خُصَّ السكون للوقف والحركة للابتداء، ويدلُّ على هذا أنَّ العرب تؤثر المقاطع المغلقة في حالة الوقف[11]، ولهذا لا نوافق د. طارق الجنابي في قوله: ((إنَّ السكون حالة عارضة للوقف، وإنَّ انتهاء الكلمة بالحركة هو الأصل))[12]، وإنَّ أدلَّته التي ساقها لنا التي منها: أنَّ العرب لا تتَّفق على الوقف بالسكون، وإنَّما قد تؤثر وجوهًا أخرى، كالرَّوم، والإشمام، أو ظهور أشباه الحركات، وأنَّ الشعر يميل إلى القوافي المفتوحة دون المقيدة، هي أدلَّة لا تنهض في قبال إجماع علماء العربيَّة على أنَّ السكون هو الأصل في الكلام العربيِّ. فذكره الروم، والإشمام، والإشباع للحركات هي لهجات قليلة، فضلًا عن أنَّ الإشمام لا يظهر بصوت ولا حركة. أمَّا قوله إنَّ الشعر العربيَّ يميل إلى الحركات فهذا الأمر متعلِّق بسمة الشعر العربيِّ، قال د. تمّام حسَّان: ((إنَّ الشعر موسيقى, والموسيقى تكون بالحركة والمدِّ، ولا تكون بالسكون, ولذا كان الشعر أشدَّ حرصًا على الحركة في قوافيه منه على السكون, ومع ذلك لم يرفض الشعر السكون رفضًا تامًّا فارتضى القوافي المقيدة بالسكون لا لحبه للسكون نفسه, وإنَّما لاصطناع تقييد القافية باعتباره طريقة تعبيريَّة

1- ينظر: التصريف العربي:50
2- ينظر: فقه اللغات السامية:93
3- اللهجات العربية الغربية القديمة:175-176
4- ارتشاف الضرب:798/2 وينظر: توضيح المقاصد والمسالك:1469/3، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك:3/4
5- ينظر: الإتقان في علوم القرآن:299/1، والنشر في القراءات العشر:240/1
6- ينظر: أسرار العربية:282
7- ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك:3/4
8- ينظر:شرح الشافية للرضي:271/2
9- جمهرة اللغة: 915/2
10- ينظر: النشر في القراءات العشر:121/2
11- ينظر: موسيقى الشعر:171، ودراسة الصوت اللغوي:361
12- قضايا صوتية في النحو العربي:381(بحث).

ذات قيمة خاصَّة في مجال المزاج الشعريِّ. [...] إنَّ الحركات التي في قوافي الشعر يغلب فيها ألّا تبقى على كميَّتها القصيرة, فإنَّ الطابع الإنشاديَّ للشعر العربيِّ يجعل الشاعر يترنَّم بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة))[1]. وهذا يعني أنَّ للشعر حالة خاصَّة.

إنَّ إجازة الوقف على الحرف الأخير بالسكون سواء أكان ما قبل الأخير صوتًا صائتًا، نحو:(مؤمنون، ونستعين)، أم كان صوتًا صحيحًا، نحو:(عَشْرْ، وفَجْرْ) أمرٌ يكاد علماء العربيَّة يتَّفقون على وقوعه في اللغة العربيَّة، قال المبرِّد: ((وَلَوْلَا الْوَقْف لم يجمع بَين ساكنين))[2]، وقال ابن يعيش: ((فإنَّه في الوقف يجوز أن يُجمَع بين ساكنَيْن))[3]، وقال السيوطيُّ: ((ويلتقيان فِي الْوَقْف مُطلقًا سَوَاء كَانَ الأول حرف عِلّة أم لَا))[4]، غير أنَّ الرضيَّ خرج على هذا الإجماع، إذ منع أن يجتمع صوتان صامتان ساكنان في الوقف، بل عدّ ذلك مُحالًا، جاعلًا وجود كسرة مختلسة على الصوت الاوَّل وسيلة تخلّص من هذا الالتقاء، فقال: ((اعلم أنَّ الحرفين الساكنين إذا كان أولهما (حرفاً) صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلَّا مع إتيانك بكسره مُخْتَلَسة غير مُشْبَعَة على الاوَّل منهما، فيحسب المستمع أنَّ الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلِّم أيضاً، فإذا تفطَّن كل منهما علم أنَّ على الأوَّل منهما كسرة خفيفة، نحو: (بَكْرْ، بِشْرْ، بُسْرْ)، حرَّكتَ عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلّا استحال أنَّ تأتي بعدها بالراء الساكنة))[5]. ولنا أن نسأل الرضي، إذا كان من سجيَّة النفس تحريك الساكن الأوَّل بكسرة مختلسة فلِمَ اختلفت الحركات في هذه الجنبة الصوتيَّة، فمرَّة يكون التحريك بالفتحة، كما في (مِنَ الكتاب)، ومرَّة يكون بالضمَّة، كما في (ادرسُ ادرس)، ومرَّة بالكسرة، كما في (منِ ابنِ زيد)؟ ولماذا نقلوا الحركة الإعرابيَّة إلى الساكن الأوَّل في الوقف، فقالوا: (هذا بَكُر، ومررتُ ببكِر)، وهم يشتطرون في كل هذه الحالات أن يكون الصوت الأوَّل ساكنًا يمكن تحريكة[6]؟، فلماذا لم تكتفِ العربيَّة بالكسرة حركة تتفادى بها التقاء الساكنين في هذه الحالات؟

إنَّ أثر التّشكيل الصوتيِّ في هذه المسألة يظهر في تجويز وقوع التقاء الساكنين في هذه المواضع؛ إذ المتشكِّل فيها المقطع المزيد الذي يعدُّ مقطعًا سائغًا في العربيَّة في حالة الوقف[7] (/ ب ـَ ك ر/)، فقد أثبتت التجارب الصوتيَّة الحديثة أنَّ المقطع المزيد يقع عليه النبر إذا كان في آخر الكلمة وفي حالة وقف[8]، ومن عوامل النبر الوضوح السمعيُّ الذي ينماز به الصوت الصامت عند الوقف عليه، لا سيما إذا كان مسبوقًا بصامت ساكن، فذلك يُغني عن اجتلاب حركة في التقاء ساكنين، وهذه حالة خاصَّة في الوقف من دون الدرج؛ لأنَّ الانتقال من صوت لآخر من دون تريُّث يُضعف القوَّة النفسيَّة للصوت، ولهذا جاز التقاء ساكنين في الوقف[9].

وممَّا يُلحظ أنَّ لهذا المقطع مواضع يجوز له فيها أن يظهر في الدرج أيضًا، أحدها: تصغير المضعَّف الذي أُدغِمَ أحد حرفيه في الآخر، نحو: (شابَّة، دابَّة، وحاقّة)، فتكون (شُوَيْبَّةٌ، ودُوَيْبَّةٌ، وحُوَيْقَّةٌ)[10]، هكذا:

شُوَيْبَّةٌ =/ ش ـُ ا وَ ي ب ا ة ـُ ن/

دُوَيْبَّةٌ =/ د ـُ ا وَ ي ب ا ة ـُ ن/

حُوَيْقَّةٌ =/ح ـُ ا وَ ي ق ا ة ـُ ن/

وكان د.عبد الصبور شاهين قد قرَّرَ أنَّ المقطع المزيد لا تقتصر مواضعه في العربيَّة على أواخر الكلمات، بل إنَّ له ظهورًا في الدرج أيضًا، على مستوى إدغام المثلين أو المتقاربين والمتجانسين وفي كلمات مسموعة[11]، ونحن لو تتبَّعنا رأي د. شاهين في اللغة

1- اللغة العربية معناها ومبناها:271
2- المقتضب:236/1
3- شرح المفصل لابن يعيش:210/2
4- همع الهوامع:409/3
5- شرح الشافية للرضي:210/2
6- ينظر: شرح التصريح على التوضيح:626/2
7- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:39، ودراسة الصوت اللغوي:302، واللغة العربية معناها ومبناها:69
8- ينظر: علم اللغة للسعران:188-189
9- ينظر:التقاء الساكنين في اللغة العربية:192
10- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:69
11- ينظر: أثر القراءات:411-414، والمنهج الصوتي:40

العربيَّة لوجدنا صدق ما ذهب إليه، فالكلمات المسموعة مثل: (يَخْصِّمون[1]، ونِعْمَّا، ويَهْدِّي)، ويظهر هذا جليًا في الكتابة الصوتيَّة، هكذا:

يَخْصِّمون =/ ي ـَ خ ص ا ص ـِ ا م ـُ ن/

نِعْمَّا =/ ن ـِ ع م ا م ـَ/

يَهْدِّي =/ ي ـَ ه د ا د ـِ/

أمَّا القراءات القرآنيَّة فكان لها نصيب من وجود المقطع المزيد في الدرج، من هذا قراءة (شَهْرْ رَّمَضَان)[2]، فهي مقطعيًا هكذا: (/ ش ـَ ه ر ا ر ـَا م ـَ ا ض ـَ ن/)، قال السيرافيُّ: ((أجاز الفرَّاء إدغام الرَّاء في الرَّاء من شهر رمضان على وجهين، أحدهما: أن يجمع بين ساكنين، الهاء من شهر والرَّاء منه، وهذا عنده جيِّد ليس بمنكر))[3].

وممَّا يجب ذكره أنَّ الرضيَّ لم يبق محافظًا على رأيه هذا، فقد وجدتُه يصرِّح بالتقاء الساكنين في مثل هذا التَّشكيل وفي مثل هذا الموضع، إذ قال: ((ونقل الحركة هذا وجه آخر من وجوه الوقف وهو قليل [...] وإنَّما قلَّ هذا لتغيُّر بناء الكلمة في الظاهر بتحرّك العين الساكن مرَّة بالضم ومرَّة بالفتح ومرَّة بالكسر وإن كانت الحركات عارضة، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقَّه أن يكون على الأخير إلى الوسط، وإنَّما سهَّل لهم ذلك الفرارُ من الساكنين))[4].

بعد هذا العرض يمكن القول إنَّ ثبوت وجود المقطع المزيد في الدرج يجعل من الأولى وجوده في الوقف؛ لِما في الوقف من طلب الاستراحة، ولهذا فقول الرضي في عدم جواز التقاء ساكنين في الوقف محط نظر.

5-علَّة منع توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة.

منع المتقدِّمون من علماء العربيَّة إلّا يونسَ (183هـ) توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التَّوكيد الخفيفة، ومنعهم هذا مبعثه ظنِّهم بالتقاء ساكنين، فهذه الصورة من التَّشكيل الصوتيِّ غير مقبولة عندهم؛ لأنَّه لا يكون عندهم بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغم[5].

ويبدو أنَّ مردَّ قولهم بالمنع لهذا التشكيل الصوتيِّ هو انعدام الحيلة في معالجته كما عولج غيره ممَا لا يصحُّ عندهم؛ لأنَّ مثل هذه الحالة يكون طريق الخلاص بالتَّحريك أو باجتلاب ألف فارقة، وهذا ينصدم بالالتباس الدلالي بين الأفعال. فلا يمكن في إسناده لألف الاثنين أن تُحذف الألف للتخلُّص من التقاء الساكنين؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى التباس الفعل بالمسند للواحد، وأنَّ كسر النون بعدِّها وسيلة من وسائل التخلُّص من التقاء الساكنين أيضًا يجعل نون النسوة ملتبسة بنون الإعراب.

أمَّا في حالة إسناده لنون النسوة فإدخالها من دون ألف فارقة يؤدي إلى كراهة توالي الأمثال، ولا يمكن إدغامهما؛ لأنَّ هذا يوجب تحريك لام الفعل، وهذا يجلب التباس نون التوكيد الثقيلة بنون التوكيد الخفيفة، وبدخول الألف الفارقة يعود الفعل إلى ما فُرَّ منه[6]. غير أنَّ يونس بن حبيب جوَّز توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة بنون التوكيد الخفيفة، قال سيبويه: ((وأمَّا يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضرِبان زيدًا واضرِبنَان زيدًا))[7].

وإذا ما احتكمنا إلى التَّشكيل الصوتيِّ لتوجيه هذه المسألة نجد في قول يونس تشكيل مقطع مكروه في العربيَّة وهو المقطع المديد الذي عدَّه المحدثون من مقاطع الوقف لِما فيه من الثقل في حالة الدرج[8]، لا سيما إذا كان خاليًا من الإدغام، هكذا:

يَضْرِبانْ =/ ي ـَ ض ا ر ـِ ا ب ـَ ن/

1- قرأ أبو جعفر وإسماعيل وقالون بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الصاد. ينظر: الكنز في القراءات العشر 2/ 619

2- وهي قراءة أبي عمر بن العلاء إذ اشتهر في قراءة المدغم. ينظر: المحتسب:98/1، والنشر في القراءات:236/2، وأثر القراءات في الأصوات:393

3- شرح كتاب سيبويه للسيرافي:471/5

4- شرح الشافية للرضي:321/2

5- ينظر:الكتاب:525/3

6- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:537/2

7- الكتاب:527/3

8- ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:40

يَضْرِبنانْ =/ ي ـَ ض ا رِ ب ا ن ـَ ن/

وتظهر صعوبة النطق بهذا المقطع في حالة الدرج أنَّه بحاجة إلى كمِّيَّة كبيرة من تيار الهواء الخارج من الرئتين عند النطق بالمصوِّت الطويل (قمَّة المقطع)، وحيث أنَّه ينتهي بقاعدة كونه من المقاطع المغلقة فيعني هذا أنَّه يحتاج إلى بذل جهد كبير من الناطق لإيقاف اندفاع التيَّار الهوائي[1]. ولهذا نجد العربيَّة تعالج صعوبة هذا المقطع إذا ما ظهر عند بعض التعاملات الصوتيَّة كما في جزم المضارع في مثل (لم يَخَفْ)، وفي مثل (يرمي الرَّجُل) وغيرها، ويتَّضح هذا من الكتابة الصوتيَّة، هكذا:

لم يَخفْ =/ ل ـَ م ا ي ـَ ا خ ـَ ف/

/ ل ـَ م ا ي ـَ ا خ ـَ ف/

يرمي الرَّجل =/ ي ـَ ر ا م ِ ـرا ر ـَ ا ج ُ ل/

/ ي ـَ ر ا م ِ ـرا ر ـَ ا ج ُ ل/

فقد قَصَّرت الحركة الطويلة ليتحوَّل بذلك المقطع المديد إلى طويل مغلق كما هو واضح من الكتابة الصوتيَّة. والحقُّ أنَّ تقصير قمّة هذا المقطع في الدرج قديمة بقدم اللغة الساميَّة[2]، وهو دليل على صعوبة هذا المقطع.

ويبدو أنَّ يونس بن حبيب شعر بصعوبة نطقه، فقد ذكر لنا أبو حيَّان الأندلسيُّ قول سيبويه نقلًا عن يونس أنَّه إذا جاء بعد النون المخفَّفة ساكن كما في: (اضربانْ الرجلَ، أو اضربنانْ الرجل) تُبَدّل النون همزة مفتوحة، فتقول: (اضرباءَ الرجلَ، أو اضربناءَ الرجلَ)[3]، فهو إبدال كما يبدو لغرض التخلّص من ثقل هذا المقطع.

وبعد هذا العرض يمكن القول إنَّ رأي يونس بن حبيب في جواز توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين أو نون النسوة لا يمكن قبوله.

6-علَّة قلب الياء واوًا في النسب المعتل اللام بالياء.

ومن هذا النسب إلى (عَليٍّ، وغَنيٍّ) ونحوهما، فقالت العرب ((فِي صبيٍّ: (صَبوِيٌّ)، وَفِي عَليّ: (عَلوِيٌّ)، وَفِي عَديٌّ: (عَدَوِيٌّ)))[4]. غير أنَّ المتقدِّمين اختلفوا في آلية التحوّل نحو النَّسب، فيرى المبرِّد أنّ الياء الأولى حُذِفت، أمَّا الثانية فقُلِبت ألفًا أوَّلًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ثمَّ قُلِبت واوًا، فقال:((اعْلَم أَنَّك إِذا نسبت إِلَى شيء من ذَلِك فَإِنَّ الْوَجْه أَن تحذف من الِاسْم الْيَاء الْخَفِيفَة الَّتِى كنت تحذفها من (حنيفَة، وَثَقِيف)، فَإِذا فعلت ذَلِك انقلبت الْيَاء فِيهَا ألفًا، ثمَّ انقلبت وَاوًا لِيائي النِّسْبَة؛ كَمَا تجب فى لامات الْفِعْل فَمن ذَلِك قَوْلك فى عَديٌّ: عَدَوِيٌّ))[5]. وإلى مثل هذا ذهب ابن جني[6]. على حين يقول أكثر النحويين في قلب الياء الثّانية واوًا بعد الزائدة من دون قلبها ألفًا، قال ابن مالك (672هـ):((والأصل: (عَلِيِيٌّ)، فاستثقل فيه ما استثقل في الأوّل ولم تكن الأوّلان زائدين فاقتصر على حذف الزائد، فبقي: (عَلِيِيّ)، ثُمَّ كمل التخفيف بإبدال الكسرة فتحةً، والياء واواً؛ فراراً من توالي الأمثال))[7]. وقال الرضيُّ: ((فالنسبة إلى عليٌّ [...] عَلَوِيٌّ، [...]، خفَّفوا هذا بحذف الياء الساكنة، [...] وتقلب الياء الباقية واواً لئلا يتوالى الأمثال، فإنَّ الواو وإن كانت أَثقل من الياء لو انفردت لكنَّهم استراحوا إليها من ثقل تتالي الأمثال))[8].

يتَّضح من هذه النصوص أنَّ أصحاب المذهبين متفقون على قلب الياء الثانية واوًا وعلى تعليل هذا القلب بتوالي الياءات، وأنَّ الاختلاف بينهم قائم على قلبها ألفًا قبل قلبها واوًا. ولو أخضعنا رأي المذهبين لمعايير التَّشكيل الصوتيِّ لاستطعنا الوصول إلى حقيقة القول، فعلى رأي المبرِّد يكون التمثيل المقطعيُّ هكذا:

1- ينظر: إلتقاء الساكنين والتخلص منه (أطروحة دكتوراه):267
2- ينظر: التطور النحوي:65، ودروس في علم أصوات العربية:151
3- ينظر: ارتشاف الضرب:665/2
4- اللمع في العربية:206
5- المقتضب:140/3
6- ينظر: الخصائص:93/2
7- إيجاز التعريف في علم التصريف:137
8- شرح الشافية لرضي:23-22/2

عَلَوِيٌّ =/ ع ـَ ا ل ـِ ي ا ي ـُ ن/

/ ع ـَ ا ل ـِ ي[x] ا ي ـِ ي ا ي ـُ ن/

/ ع ـَ ا ل ـَ ا ي ـِ ي ا ي ـُ ن/

/ ع ـَ ا ل ـَ ـً ا ـِ ي ا ي ـُ ن/

يتَّضح من التَّشكيل المقطعيِّ أنَّ تصوُّر قلب الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها يساعد على تشكيل صوتٍ آخر غير الواو وهي الهمزة؛ بسبب الانزلاق الصوتيِّ الحاصل بين الفتحة الطويلة والكسرة كما حصل في (رَسائِل، وصَحائِف) التي مرَّ ذكرهما، هكذا:

/ ع ـَ ا ل ـَ ـً ا ـِ ي ا ي ـُ ن/

/ ع ـَ ا ل ـَ ا ء ـِ ي ا ي ـُ ن/

وهذا ليس النطق المستعمل للنَّسب إلى (عَلِيٌّ) كما هو واضح.

أمَّا على الرأي القائل بالقلب المباشر للياء واوًا فيكون رأيهم هكذا:

عَلَوِيٌّ =/ ع ـَ ا ل ـِ ي ا ي ـُ ن/

/ ع ـَ ا ل ـِ ي[x] ا ي ـِ ي ا ي ـُ ن/

/ ع ـَ ا ل ـَ ا وـِ ي ا ي ـُ ن/

إنَّ أثر التشكيل الصوتيِّ في توجيه هذه المسائل يتَّضح في القول إنَّ هذا الرأي يوافق الحقيقة الصوتيَّة؛ فيتبيَّن من الصورة المقطعيَّة توالي مقاطع شكَّلت كراهة صوتيَّة واضحة، متمثلة بالمزدوج الهابط (ي)، والمثلث الحركي (ي ـِ ي)، والمزدوج الصاعد (ي ـُ)، وهي مقاطع متوالية، لهذا حُذِفَ الجزء الثَّاني من المزدوج الهابط (ي[x]) وهو نصف الصائت، ليُقلَب نصفه الأوَّل فتحة، ثمَّ تُقلب الياء الأولى المشكِّلة للمثلث الحركي واوًا لغرض المخالفة والفرار من كراهة توالي الأمثال، وهو ما شعر به الرضي، إذ قال: ((فإنَّ الواو وإن كانت أَثقل من الياء لو انفردت لكنَّهم استراحوا إليها من ثقل تتالي الأمثال))[1].

يتَّضح بعد هذا أن الرأي القائل بالقلب المباشر للياء واوًا في النسب إلى (عَلِيّ) وما يماثلها أحقُّ بالقبول من الرأي القائل بالقلب إلى الألف قبل القلب إلى الواو.

غير أنَّ ما يُثير الدهشة ما ذهب إليه د. عبد الصبور شاهين؛ فقد وافق القائلين بالقلب أوَّلًا إلى الألف قبل القلب إلى الواو، إذ قال: ((فإذا أُضيفت ياء النسب اجتمعت ثلاث ياءات، قُلِبت الأولى فيها واوًا بعد قلبها ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فتصبح الكلمة منسوبة: أَمَوِيٌّ، ومثل ذلك: غَنَويٌّ، وعَلَويٌّ، وكذلك يُقال في قُصَيٌّ: قَصَويٌّ))[2]. ولا أدري لِمَ خالف د. شاهين رؤيته الجديدة للصرف العربيِّ؟، فكيف يمكنه قلب الياء ألفًا وهو يعلم أنَّها نصف مصوت لتحل محل صائت طويل (الألف)! إنَّ هذا الأمر لا يمكن قبوله.

7-علَّة حذف فاء المثال من المضارع المجرد.

ومن المواضع التي أشار المتقدِّمون إلى سقوط الواو فيها الفعل المضارع للمثال الواوي في مثل (يَجِدُ)؛ واختلفت المدرستان البصريَّة والكوفيَّة في تفسير علَّة هذا الحذف، فقد ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الواو في مثل (يَعِدُ، ويَزِنُ) حذفت للتفريق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، وأنَّ التعدي صار عِوضًا عن الواو، أي أنَّ السبب دلالي لا صوتي. على حين يرى البصريُّون أنَّ الواو حُذِفَ لوقوعه بين ياء وكسرة[3]، فالعِّلة عندهم صوتيَّة وليست دلاليَّة.

وكلام الكوفيِّين مردودٌ؛ إذ في اللغة ما جاء على (فَعَلَ يَفعِل) وقد سقطت واوه وهو ليس بمتعدٍ، نحو: (وَكَفَ يَكِفُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَنَمَ يَنِمُ)، وغيره كثير[4].

1- شرح الشافية للرضي:2/22-23
2- المنهج الصوتي للبنية العربية:161
3- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:2/644
4- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:4/433

على أنَّ من المحدثين من ردَّ الأمر إلى البعد الدلالي في هذا التغيّر، فيرى الطيِّب البكّوش أنَّ علّة هذا التحول وظيفيَّة تمييزيَّة، فنزوع الواو إلى السقوط جاء عنده لغرض التمييز بين المثال الواوي والمثال اليائي؛ لأنَّ الحركة المزدوجة (و) ليست أخفَّ من الحركة المزدوجة (ي)، بل تكاد تكون الثّانية أثقل من الأولى، ولكن كثرة الاستعمال للمثال الواوي وتفوقه في التصريف جعل الميل إلى سقوط الواو من دون الياء[1].

ولم يجد كلام البكوش قبولًا عند سعيد الشواهنة الذي جعل ثقل نطق اجتماع الفتحة والواو في المثال الواوي وخفّة النطق للمثال اليائي سببًا في سقوط الواو من دون الياء؛ فالنطق بالفتحة والواو يوجب انتقالًا صعبًا مصحوبًا باستدارة الشفتين[2].

وذُكِر أنَّ البصريين جعلوا كسر عين مضارع المثال الواوي علَّة لسقوط الواو ممَّا كان على (فَعَلَ)، نحو: (يَعِدُ، ويَجِدُ)[3]، غير أنَّ الإتكاء على التَّشكيل الصوتيِّ يُظهِر أنَّ كسر العين ليس علَّة كافية لإحداث مثل هذا التغيّر؛ لأنَّ الواو قد تثبت وهي بين ياء وكسر، كما في (يُوعِدُ، ويُوقِن)، مضارع (أَيقَنَ، وأَوعَدَ)، لهذا أرى أنَّ التحليل الصوتيَّ في معرفة سبب سقوط الواو بعيدًا عن كسر عين الفعل أقرب إلى الواقع اللغويِّ، فالملحظ في مثل هذا تشكيل المثلث الصوتيِّ (ي ـَ و) في بداية الكلمة، ويعدُّ هذا ثقلًا يجب التعامل معه، فعمدوا إلى إسقاط الواو من دون الياء لأنّها الجزء الأضعف في هذا التشكيل، ليتحوَّل إلى حركة ثنائية (ي ـَ)، هكذا:

يَعِدُ =/ ي ـَ وx ا ع ـِ ا د ـُ// ي ـَ ا ع ـِ ا د ـُ/

وما يعضد هذا القول أنَّ العرب لم تحذف الواو في مثل (يُوقِنُ)، مضارع (أَيْقَنَ)، على الرغم من أنَّها واقعة بين ياء وكسر؛ لأنَّ التَّشكيل لا ينضوي على حركة ثلاثيَّة، إذ الواو في (يُوقِنُ)، حركة طويلة لياء المضارعة (ي ـُ)، ولهذا أُجيزَ بقاء الواو ولم تُستَثقل.

ومن أدلَّة هذا أيضًا أنَّ ما أشار إليه النحويُّون من بقاء الواو في الأفعال المفتوحة العين في المضارع نحو: (يَوحَلُ، ويَوجَلُ) قد يتغيَّر في بعض اللهجات بطريقة تشابه الطريقة التي أُشِرَ إليها، قال الرضيُّ: ((ألا ترى إلى تخفيف بعضهم واو (يَوْجَلُ) وياء (يَيْأَسُ) بقلبهما ألفاً نحو: (يَاجَلُ، ويَاءَسُ)، وإن كان بعدهما فتحة وهي أخف الحركات))[4]. وأحسب أنَّ ردَّ د.رمضان عبد التواب هذا التغيّر إلى انكماش الصوت المركب (و) بدعوى التطوّر اللغويِّ[5] ليس دقيقًا؛ فالنطق للصوتين جاء في زمن واحد، قال ابن السَّراج: ((ومِنَ العربِ مَنْ يكرهُ الياءَ معَ الواوِ فيقلبُ الواوَ فيقولُ: (يَاجَلٌ)، وهيَ لغةٌ معروفةٌ))[6].

إنَّ حضور صوتي العلَّة (الواو، والياء) في سياقات معينة يدفع بالمؤدي إلى أن يخرج بالبنية الحاضنة لهما إلى أبنية يستطيع معها النطق بهما بصورة أكثر سهولة ويسر[7]. وهذا القول يدلُّ على أنَّ التحوّل في المثال الواوي يرجع إلى سبب صوتيٍّ كما ذهب البصريُّون وليس دلاليًا كما ذهب الكوفيُّون.

نتائج البحث:

إنَّ لكلِّ عمل ثمارًا، وثمار هذا البحث يمكن أن نوجزها بالنقاط الآتية:

1- إنَّ التقاء السَّاكنين في العربيَّة (تشكيل المقطع المزيد) لم يقتصر على حالة الوقف فقط، بل يمكن أن يظهر في حالة الدرج أيضًا، وما يؤيد هذا ظهوره في أفصح اللغات كلام الله عزَّ وجل، والقراءات القرآنيَّة التي تمثِّل صورة من صور اللهجات العربيَّة، فإذا ثبُت وجود المقطع المزيد في حالة الدرج فوجوده في حالة الوقف أولى؛ لما في الوقف من طلب الاستراحة.

2- ثَبُتَ من البحث أنَّه لا يمكن توكيد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة أو إلى ألف الاثنين بنون التوكيد الخفيفة؛ لأنَّه مدعاة إلى تشكيل المقطع المديد في درج الكلام وهو من المقاطع الثقيلة في العربيَّة؛ إذ يحتاج إلى جهد عضليٍّ لإيقاف اندفاع التيَّار الهوائيِّ

1- ينظر: التصريف العربي:138
2- ينظر: قواعد الصرف صوتية:146
3- ينظر: شرح الشافية للرضي:135/1
4- شرح الشافية للرضي:129/1
5- ينظر: التطور اللغوي:52
6- الأصول في النحو:255/3
7- ينظر:التعليل الصوتي عند العرب:341

المندفع من الرأتين، فإذا ما تشكَّل هذا المقطع بسبب بعض التعاملات الصوتيَّة سعت العربيَّة إلى التخلص منه، وذلك قديم بقدم الساميَّة الأم.

3-ثَبُت صحَّة ما ذهب إليه الأخفش من أنَّ المحذوف من صيغة (مَفْعول) للفعل الأجوف في نحو (قال) هو الواو الأولى لا الثَّانية، وأن المحذوف من مصدر (أفْعَل، واسْتَفْعَلَ) من نحو (أقام، واستقامَ) هو واو الفعل لا ألف المصدر.

4-تبيَّن من البحث أنَّ بناء (فُعُل) أصل لـ(فُعْل) لتوالي ضمَّتين في بناء الثلاثي، فهذا الكلام يندرج ضمن قانون السهولة واليسر، بالتحوُّل من الثقيل إلى ما هو أخفُّ منه وليس العكس، بحسب ما فرضه قانون التطوّر اللغوي، وليس الأمر راجع إلى الشيوع والاستعمال.

5-اتَّضح أنَّ بعض المتقدمين كان يشعر بميزة الحركة لأصوات المدِّ، يتبيَّن ذلك من تجويز المازنيُّ وابن الحاجب قلب الواو في مثل (ويٍّ)؛ إذ شعرا بثقل الواو إذا ما كانت مضمومة متلوَّة بواو، وهذا ما يُطلق عليه حديثًا بـ(توالي الحركات)، فجعلا القلب لضم الواو الأولى وليس لتوالي واوين، فدلَّ على أنَّهما شعرا بخصيصة الحركة للواو الثانية.

6-تبيَّن من البحث أنَّ من المتقدمين من كان يضع صورًا لبعض الصيغ هي محض خيال، فلا تدعمها حقيقة صوتيَّة، يتَّضح ذلك من الرأي القائل بقلب الياء الثانية من مثل(عَلِيّ) إلى ألف قبل قلبها واوًا في النسب.

7-ظهر من البحث أنَّ حضور صوتي العلَّة (الواو، والياء) في سياقات معينة يدفع بالمؤدي إلى أن يخرج بالبنية الحاضنة لهما إلى أبنية يستطيع معها النطق بهما بصورة أكثر سهولة ويسر. وهذا القول يدلُّ على أنَّ التحوّل في المثال الواوي يرجع إلى سبب صوتيٍّ وليس دلالي.

المصادر:

- القرآن الكريم
- الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبي عمرو بن العلاء: د.عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ- 1987م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: د.فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن،1425هـ-2004م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ- 1998م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418هـ- 1998م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.
- الأصوات اللغوية: د.إبراهين أنيس، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ): المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ- 2003م.
- إيجاز التعريف في علم التصري: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1422هـ/ 2002م.
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: د.فوزي حسن الشايب، 1409هـ-1989م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيِّب البكّوش، تقديم صالح القرمادي، تونس،1973م.
- التطوّر اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مطبعة المدني –القاهرة، 1983م.
- التطور النحوي للغة العربية: د. برجشتراسر، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2003م.
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث–قراءة في كتاب سيبويه: د. عادل نذير بيري الحسناوي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية–ديوان الوقف السني،2009م.
- التقاء الساكنين في اللغة العربية- دراسة صوتيَّة: آمال الصيد أبو عجيلة محمد، مجلس الثقافة العام، دار الشروق، لبنان، 2008م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ- 2008م.
- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: 370هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب- جامعة الكويت، دار الشروق- بيروت الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة،2004م.
- دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت، الطبعة: الأولى – 2000م.
- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن- المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف- المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد- المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت، 1395هـ- 1975م.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)،المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 2008م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران، دار النهضة، بيروت.
- فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة الرياض- السعودية،1977م.
- قواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين: د. محمد سعيد شواهنة، الورّاق – عمّان، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م.
- الكتاب: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ، المحقق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ- 1988م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، 1416هـ 1995م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان عمر، عالم الكتب، الطبعة: الخامسة 1427هـ-2006م.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت
- اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: تشيم رابين، ترجمه وقدَّم له وعلَّق عليه: د.عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
- المزدوج في العربية: د.جواد كاظم عناد، الطبعة الأولى، دار تمّوز – دمشق،2011م.
- معانى القرآن: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411هـ- 1990م.
- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: 669هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى 1996م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ): دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ- أغسطس سنة 1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي: د.عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت،1980م.
- موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1925م.
- النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ): المطبعة التجارية الكبرى.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي: المكتبة التوفيقية – مصر.

الرسائل والاطاريح:

- التقاء الساكنين والتخلُّص منه في ضوء الدرس الصوتي الحديث: صباح عطيوي عبود، كلّية الآداب، جامعة بغداد، 1998م.

البحوث:

- قضايا صوتيَّة في النحو العربي: د.طارق عبد عون الجنابي، مجلَّة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الثاني والثالث،1407هـ-1987م.